العرب
الجمعة 2021/08/13
السنة 44 العدد 12147

الخروج الأخير للكفاءات اللبنانية: لم نعد قادرين على الاحتمال

وطأة الأوضاع الاقتصادية تدفع اللبنانيين مجددا إلى الهجرة

دفعت الأزمة الاقتصادية الخارجة عن السيطرة اللبنانيين من كافة القطاعات إلى الهجرة علّهم يساعدون أقاربهم بالقليل من المال، في حين يرفض آخرون مغادرة بلدهم كي يكونوا طوق نجاته من الطبقة السياسية الفاسدة رغم استحالة سبل التغيير وتدهور أوضاعهم المعيشية.

بيروت - سلّط تقرير لمجلة "فورين بوليسي" الأميركية الضوء على حركة الهجرة غير المسبوقة التي يقبل عليها أغلب اللبنانيون وتداعياتها على مستقبل لبنان القريب، وخاصة هجرة الأدمغة من أطباء ومهندسين وطواقم طبية وأساتذة في الجامعات، الذين اختاروا الهرب من الأزمة الاقتصادية بحثا عن حياة كريمة.

ويحكي جان أنطون، وهو صاحب مقهى في حي غني في بيروت، لـ"فورين بوليسي" كيف يخطط لمغادرة لبنان نحو أوروبا، بعد أن أدت الأزمة الاقتصادية على مدى العامين الماضيين إلى استنفاد أرباح معظم اللبنانيين وخفض زبائنه إلى النصف.

فقد تراجعت العملة بشكل كبير وأدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار السلع الأساسية، مما ضاعف نفقات أنطون 10 مرات. وانخفضت إيراداته بنسبة 80 في المئة حتى بعد أن رفع سعر بيع فنجان القهوة والكعك لتعويض ارتفاع التكاليف.

فكرة مشتركة

يقول أنطون "بحلول نهاية هذا العام، إن لم يكن قبل ذلك، سنخرج من هنا. لن يتحسن شيء، فعيش حياة كريمة في هذا البلد مستحيل".

ويضطر إلى إغلاق محله بعد ظهر كل يوم لساعات حيث يوقف مزودُ الكهرباء المحلي المولّد. فالدولة مفلسة وغير قادرة على شراء المحروقات بالكميات المطلوبة مما خلق نقصا حادا في الكهرباء. وعلى الرغم من أن أنطون يدفع مبلغا باهظا كل شهر للتزود بالكهرباء من مولّد الحي، إلا أن الحصول على الطاقة الكهربائية خلال اليوم غير مضمون.

ولا يعيش أنطون وحده هذا الوضع، إذ يكافح أصحاب جميع المتاجر في الشارع الذي كان مليئا بالسياح ذات يوم من أجل البقاء، وقد أغلقت الكثير منها أبوابها، بينما يفكر البعض الآخر من أصحاب هذه المتاجر في الرحيل.

وسيغادر معظم زبائن أنطون -من الطبقة العليا إلى المتوسطة (مصممو الأزياء والمهندسون المعماريون والمعلنون)- الذين ما زالوا يزورون المقهى إلى قبرص أو أماكن أخرى في أوروبا، واحدا تلو آخر، خلال الأشهر القليلة المقبلة. ورغم أنهم يحبون البلدات اللبنانية وجبالها وشواطئها إلا أنهم لا يحبون انقطاع التيار الكهربائي وتراجع قيمة رواتبهم.

> هجرة الأدمغة أصبحت خيارا يائسا بشكل متزايد في لبنان

والمهنيون الذين يقدمون الخدمات الأساسية -مثل الأطباء والممرضين والمهندسين، وكذلك الأكاديميين ورجال الأعمال- هم أول من يرحل في مثل هذه المواقف.

ويقول الاقتصاديون إنه على الرغم من شح البيانات تبقى الاتجاهات الظاهرة مقلقة؛ فقد حذر البنك الدولي، في تقييم أجري في ديسمبر 2020، من أن هجرة الأدمغة أصبحت "خيارا يائسا بشكل متزايد" في لبنان، حيث تصنف الأزمة الاقتصادية ضمن أكبر ثلاث أزمات في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وقال البنك الدولي في يونيو "ستكون للتدهور الحاد في الخدمات الأساسية تداعيات طويلة المدى"، بما في ذلك الهجرة الجماعية. وأضاف "سيكون من الصعب للغاية إصلاح الضرر الدائم الذي طال رأس المال البشري. وربما يجعل هذا البعد الحلقة اللبنانية فريدة من نوعها مقارنة بأزمات عالمية أخرى".

لقد جاء الغضب أولا، ثم اليأس، ثم تلاه الهروب الآن. وعلى مدى العامين الماضيين شهد اللبنانيون انحدار اقتصادهم دون انقطاع وكشف انفجار ميناء بيروت عن عدم كفاءة النخبة الحاكمة وإهمالها.

ولا يُتوقَّع تحقيق العدالة ولا أي تغيير في ظل أي حكومة تشكّلها نفس الطبقة السياسية التي تتحمّل مسؤولية ما حدث. لذلك يغادر أولئك الذين يمكنهم العثور على وظائف في الخارج أو الالتحاق بالأصدقاء أو العائلة في الخارج، بينما ينتظر الكثيرون فرصتهم.

مؤشرات خطرة

يقول الخبراء إن الطفرة الحالية في هجرة الأدمغة ستخلّف تأثيرا دائما على بلد يعاني من أزمات لا تعد ولا تحصى. وسيؤدي خروج الكفاءات إلى تفاقم انهيار الاقتصاد المنهك بالفعل ويعيق انتعاشه.

لكن مستويات اليأس مرتفعة للغاية إلى درجة أن 77 في المئة من شباب لبنان يرغبون في الخروج، بحسب أحد الاستطلاعات.

وفي العالم العربي يأتي شباب لبنان على رأس قائمة أولئك الذين يرغبون في الهروب من بلدهم، متقدمين على أقرانهم في سوريا المنكوبة بالحرب (حيث تبلغ نسبة الراغبين في المغادرة 54 في المئة) وعلى الشبان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي (حيث تبلغ نسبة الذين يريدون الرحيل 58 في المئة).

وبحسب بعض التقديرات غادر 20 في المئة من الأطباء اللبنانيين، أو يخططون للمغادرة، منذ الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد في 2019، وأغلقت مئات الصيدليات أبوابها، ما جعل الصيادلة عاطلين عن العمل. ويتواصل النزوح الجماعي المستمر من قبل موظفي الرعاية الصحية -مثل الممرضات والممرضين- وقد جذبت دول الخليج المئات منهم.

وتقول ريتا الحويك، وهي أخصائية في العلاج الطبيعي، إنها شهدت العشرات من الاستقالات في مصحّتها بمدينة طرابلس الشمالية. وتابعت "ذهبوا إلى السعودية وقطر وكندا وغيرها، حيث يجب عليهم إرسال الأموال إلى ذويهم في الوطن".

ويقال إن العديد من المهندسين يسعون يوميا للحصول على خطابات توصية من رؤسائهم للتقدم إلى وظائف خارج البلاد. وعلى مدار العامين الماضيين انسحب أكثر من 1500 عضو من أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة الأميركية في بيروت، والتي تضم المركز الطبي، وفقا لتقرير معهد الشؤون العالمية الحالية.

وكانت شارلوت كرم، وهي أستاذة مشاركة في الجامعة تعمل على تمكين المرأة في المنطقة، واحدة من هؤلاء. وتقول إن 40 في المئة من زملائها قد استقالوا وإن الأرقام سترتفع هذا العام. وجعلها مزيج من القضايا الشخصية والمهنية والمالية التي أثارتها الأزمة الاقتصادية تغادر لبنان رغم حبها له.

وتتساءل كرم "كيف يمكنني مواصلة عملي في بلد منهار؟ بالطبع، مع تخفيض الراتب، كنت أرغب في حياة كريمة. والسبب الإضافي هو أن زوجي اضطر إلى إغلاق شركته بسبب الأزمة الاقتصادية".

وارتفعت رسوم المدارس والجامعات في حين انكمش الاقتصاد بنسبة 20 في المئة في 2020 ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 9.5 في المئة هذا العام، وفقا لتقديرات البنك الدولي. كما أن البطالة آخذة في الارتفاع، ولا يرى معظم الشباب أي فائدة للعيش في بلد يخشون ألا يجدوا فيه وظيفة.

تاريخ من الهروب

قالت مصادر دبلوماسية في بعثتين أوروبيتين في لبنان لمجلة "فورين بوليسي" إنها شهدت زيادة في عدد طلبات التأشيرة من اللبنانيين الساعين إلى التوطين في بلدان هذه المصادر.

وكشف مصدر دبلوماسي ألماني "أن الطبقات الوسطى تتواصل معنا بأعداد كبيرة لمعرفة كيفية الحصول على عمل، وتأشيرة عمل، وبشكل عام كيفية الانتقال بشكل قانوني. ومعظمها من المهندسين".

وأضاف مصدر دبلوماسي فرنسي "نحن نقدم المساعدة للمدارس والمستشفيات والمؤسسات الأخرى، لضمان أن يواصل اللبنانيون عملهم هنا وأن يكون لهم مستقبل داخل لبنان".

وكان المصرفيون من بين المهنيين الذين يعانون من الأزمة والكره، حيث منعت البنوك اللبنانيين من سحب مدخراتهم وفرضت خفضا غير رسمي على صغار المودعين.

ويقول خالد زيدان، وهو مصرفي سابق، "بينما يخطط العديد من الموظفين لمغادرة البلاد، فإن الأمر أصعب بكثير على المديرين التنفيذيين، على الرغم من أن البعض يبدو راغبا في القفز من السفينة".

إن تاريخ لبنان القصير كدولة مستقلة حافل بالصراعات والأزمات التي أجبرت الناس على الفرار؛ إذ هاجرت أجيال من اللبنانيين واستقرت في أفريقيا والأميركتين وأوروبا. وحدثت أكبر موجة نزوح جماعي خلال الحرب الأهلية التي استمرت 15 سنة.

وبعد انتهاء الحرب في 1990 عاد الأمل إلى الكثير من اللبنانيين ورجعوا إلى البلد، لكنهم فروا مرة أخرى خلال حرب 2006 مع إسرائيل. نتيجة لذلك يبلغ عدد المغتربين اليوم ثلاثة أضعاف عدد سكان لبنان البالغ 5 ملايين نسمة.

وعلى مدار العقد ونصف العقد الماضيين كانت أنماط الهجرة مستقرة نسبيا، حتى قبل عامين عندما كشف المتظاهرون الوضع الهش الذي بنى عليه المصرف المركزي اللبناني اقتصاد البلاد، وانهار كل شيء.

وعلى عكس أسلافهم أو جيرانهم السوريين في الآونة الأخيرة لا يفر الجيل الحالي من اللبنانيين من القنابل، بل من الضغوط الاقتصادية الهائلة. ويتذكر المتظاهر في بيروت محمد شحادة أعمال العنف خلال الحرب الأهلية، لكنه يقول إن الأوضاع الاقتصادية لم تكن أصعب مما هي عليه الآن.

وتابع "كنا نحصل على الوقود بصورة عادية خلال الحرب الأهلية. وأصبح الأمر الآن صعبا إلى درجة أنه لا يوجد ضمان للحصول عليه حتى بعد الوقوف في الطابور لساعات".

وأكد شحادة أن معظم أصدقائه قد غادروا، لكنه يريد البقاء والقتال من أجل بلاده. وتابع "من سيكون هنا إذا غادرنا؟ لمن نترك البلد؟".

"المغادرة أو عدم المغادرة؟"، هذا هو السؤال الذي يطرحه المهنيون اللبنانيون لأن معظمهم يجدون صعوبة في العيش برواتبهم المتناقصة.

وبالنسبة إلى بقية العالم مصدر القلق الأكبر هو أن الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع اللبناني ستلجأ في نهاية المطاف إلى المهربين لركوب القوارب نحو اليونان.

ويعيش أكثر من نصف سكان لبنان الآن تحت خط الفقر. ويدرك المجتمع الدولي التداعيات التي قد تنتج عن هذا الوضع على أوروبا. وفي الأسبوع الماضي ساعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على جمع 370 مليون دولار كمساعدات إنسانية في مؤتمر دولي لمساعدة الأشخاص الأكثر احتياجا في لبنان، وذلك لتجنب الاضطرابات الاجتماعية في البلاد ولضمان عدم تحول اللبنانيين إلى لاجئين يشكلون تحديا جديدا للاتحاد الأوروبي.

الهجرة ملاذ اللبنانيين منذ الحرب الأهلية

الحرائق تفاقم أزمات لبنان المنهك

بيروت - اعتاد لبنان على نشوب الحرائق من عام إلى آخر في غاباته الممتدة من الشمال إلى الجنوب، لكنّ حرائق هذا العام اندلعت لتضاعف أزمات بيروت المنهكة والعاجزة اقتصاديا عن الصمود أمام تحديات جديدة.

في أكتوبر 2019 شهد لبنان سلسلة من الحرائق الضخمة، امتدت على كامل أراضيه من الشمال إلى الجنوب، وتمت الاستعانة آنذاك بطوافات من قبرص للمساعدة في عمليات الإطفاء.

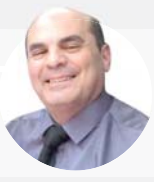

ميشال أفرام

خسائر الحرائق في لبنان ضخمة جدا وفاقت التقديرات

وتكرّر المشهد نفسه هذا العام، فقد نشبت منذ أواخر يوليو الماضي حرائق ضخمة شملت تحديدا غابات عكار (شمال)، واستمرت لأيام بعد خروجها عن السيطرة، إضافة إلى حرائق طالت مرج بسري (جنوب) ودير القمر (الشوف) وبكفيا (شرق) وعددا من المناطق الأخرى.

لكن لبنان العاجز عن توفير الوقود والكهرباء لمواطنيه بات هذا العام عاجزا عن مواجهة الحرائق التي تستوجب تدخلا سريعا من رجال الإطفاء ومعدات لا يملكها البلد المأزوم اقتصاديا.

وليس خافيا أن التجهيزات والمعدات المخصّصة لإطفاء الحرائق في لبنان محتشمة، فمثلا يعاني سلك الدفاع المدني من مشاكل لوجستية كثيرة. وكشفت مصادر مقربة من هذا السلك أن هناك نقصا كبيرا في العتاد وعدد المتطوعين.

وأضافت أن نحو نصف سيارات الإطفاء معطلة، في ظل توقف إجراءات صيانتها بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية وارتفاع سعر صرف الليرة أمام الدولار.

وتكمن المشكلة الكبيرة في أن كمية وقود سيارات الإطفاء غير كافية، وقد تم عقد اتفاق مؤقت مع الجيش اللبناني لتزويد سلك الدفاع المدني بالمازوت. ولم تخفِ المصادر أن هناك هبات قُدمت لهذا السلك لم تُسلم له من قبل الدولة حتى الآن لأسباب عدة.

وليس لبنان البلد الشرق أوسطي الوحيد الذي اجتاحته الحرائق في الأسابيع الماضية، إلا أنه يبقى الأصغر حجما بمساحاته الخضراء والأقل جاهزية لمواجهتها.

وبسبب أزمة اقتصادية حادة مستمرة منذ أواخر 2019 يعاني لبنان من انهيار مالي أدى إلى صعوبة توفير النقد الأجنبي المخصص لاستيراد مشتقات الوقود وسلع رئيسية أخرى كالأدوية والمستلزمات الطبية.

وكانت روسيا أبدت استعدادها لمساعدة لبنان على إخماد الحرائق عبر قاعدة حميميم الموجودة في سوريا، وأرسلت رسالة بهذا الصدد إلى وزارة الخارجية اللبنانية، فيما يحذّر خبراء لبنانيون من تداعيات الحرائق -التي أصبحت حدثا سنويا- على الثروة الغابية للبلاد.

وذكر مدير برنامج "الأراضي والموارد الطبيعية" بمعهد الدراسات البيئية في جامعة البلمند (خاصة) جورج متري أن "نسبة الغابات في لبنان هي 13 في المئة، أي 1300 كلم مربع من مساحة البلاد الإجمالية (10452 كلم مربعا)".

ولم يخفِ المتحدث أن نسبة الحرائق زادت في السنوات الثلاث الأخيرة بشكل كبير، مشيرا إلى أن المعدّل السنوي للحرائق هو ألف هكتار.

وأوضح أن في عام 2019 احترق 3000 هكتار في لبنان من الغابات والمساحات الخضراء، أي 3 أضعاف المعدل السنوي، وفي عام 2020 احترق 7000 هكتار، أي 7 أضعاف المعدل السنوي.

وتابع "حتى أواخر يوليو الماضي بات مشتعلا أكثر من 1200 هكتار، علما أن المعدل آنذاك كان يصل 300 هكتار، إلا أننا تخطيناه بأشواط حتى اليوم".

وكشف رئيس مجلس إدارة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (حكومي) ميشال أفرام أن الخسائر الناتجة عن الحرائق في لبنان ضخمة جدا، وفاقت التقديرات.

وعدد المتحدث بعض الخسائر البيئية الناتجة عن الحرائق الأخيرة في لبنان، والتي وصفها بـ"المدمرة"، منها: خسارة مساحات كبيرة من الأشجار المعمرة كالصنوبر والسنديان، والأشجار المثمرة، وغيرها. ونفوق عدد من الحيوانات التي تعيش ضمن الغابات والأحراج. بالإضافة إلى خسارة الطيور المحلية أو المهاجرة التي تعيش ضمن الغابات، وكذلك تغير المناخ بحيث أصبح صحراويا أكثر. واحتراق التربة وكل مكوناتها البيولوجية، بحيث أصبحت ضعيفة وغير متماسكة. هذا إضافة إلى الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بمحاصيل المزارعين ومواشيهم.

وأوضح متري أن الكثير من الغابات المحترقة لا تستطيع الإنبات وتجديد نفسها بشكل طبيعي بعد الحريق، خاصة أشجار الأرز والشوح واللزاب التي تكون خسارتها دائمة.

وتضاعف هذه الخسائر التحديات أمام لبنان الذي يقف عاجزا عن تأليف حكومة إنقاذ يشترطها المانحون الدوليون للحصول على مساعدات مالية تخرجه من الأزمة الاقتصادية الخانقة.

ومنذ انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس العام الماضي ما زال البلد يدفع ثمن الحريق الكارثي الذي بلغت تداعياته كل القطاعات ودفعت نسبة كبيرة من الشعب نحو الفقر.

وتظلّ الإحصاءات حول مخلفات الحرائق مجرد اجتهادات فردية حيث لم يصدر عن السلطات اللبنانية أي تقرير حول الخسائر الناجمة عن الحرائق السابقة.

ومع كل حريق تطرح أسئلة كثيرة عن أسبابه، وهنا اعتبر متري أن حرائق لبنان دائما تكون مفتعلة، عن قصد وعن غير قصد.

ورغم وجود وثيقة تحمل اسم الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات، أقرها مجلس الوزراء منذ العام 2009، إلا أنها لم تطبق، ولا يحمل متري أي إدارة مسؤولية الحرائق ولا يبرر محاسبة أحد.

من جانبه، أكد أفرام أن تحذيرات كثيرة حول الحرائق أطلقتها مصلحة الأبحاث الزراعية منذ بداية يونيو الماضي، ولم يتم الأخذ بها كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات وقائية.

واستطرد "لم يؤخذ بالتحذيرات، لأنه لا أحد يحاسب من يتلكأ في القيام بدوره". ودعا البلديات والوزارات المعنية إلى القيام بإجراءات عدة للتخفيف من الحرائق، منها تنظيف جوانب الطرقات بشكل دائم، ومراقبة الأماكن المخصصة لإشعال النار في الغابات والأحراج، فضلا عن إنشاء طرق خاصة تستطيع من خلالها سيارات الدفاع المدني العبور إلى وسط الغابات، وإنشاء برك للمياه فيها.

بيروت عاجزة عن إخماد نيران الطبيعة والاقتصاد